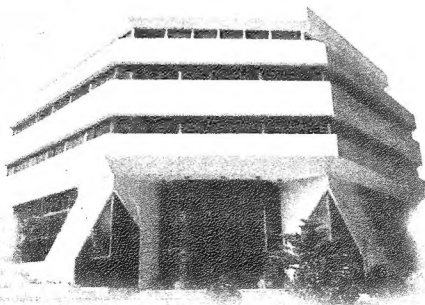




المركز الديموجرافى بالقاهرة

البطالة في مصر
المسيبات والتحليلات



اهداءات ٢٠٠٣

الإدارة العامة للعلاقات العامة

محافظة الإسكندرية

المركز الديموجرافي بالقاهرة
٧٨ شارع رقم ٤ - الهضبة العليا - ١١٥٧١
المقطم - القاهرة
ت : ٥٠٨٠٧٣٥ - ٥٠٨٠٧٤٥ - ٥٠٨٠٩٥٠
فاكس : ٥٠٨٢٧٩٧
البريد الإلكتروني: cdc@frcu.eun.eg
الموقع: www.cdc.eun.eg





من كلمات السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس الجمهورية

أمننا القومى يكمن فى توفير فرص
عمل للقضاء على البطالة

فى عيد العمال ٢٠٠٢

مطلوب سياسات جديدة للتعليم
من أجل تخريج أجيال قادرة
على المنافسة ودخول سوق العمل

الاجتماع الوزارى لتحديث التعليم ٤ يوليو ٢٠٠٢

هذه السلسلة الجديدة

إيماننا من المركز بأهمية ترسيخ الفكر السكّاني لدى القارئ عن طريق نشر وتبادل المعرفة بالأوضاع السكّانية للمجتمع المصري من واقع نتائج الأبحاث والدراسات التي تجري في هذا الصدد وذلك بصورة مبسطة لغير المتخصصين، يسعد المركز إصدار هذه السلسلة الجديدة:

" أوراق في ديموجرافية مصر "

والتي سنتناول بالإضافة إلى الأوضاع الديموجرافية، عرض العديد من المشاكل والقضايا السكّانية المعاصرة مثل مشاكل البطالة والعشوائيات وأوضاع الطفل والمرأة والمسنين والسياسات السكّانية وتوقعات المستقبل .

كما يسعد المركز ان يتلقى في هذا الصدد أى مقترحات أو ملاحظات بشأن هذه السلسلة الجديدة ومحتواها بما يساعد على تحسين صورتها وتعميم فائدتها حتى يتسنى تحقيق الهدف المأمول من إصدارها .

كما أن المركز يرحب بإسهامات الباحثين والمتخصصين في أطروحات السلسلة بدعم فني وإداري كامل من المركز . وسيتم إصدار السلسلة باللغة العربية مع ملخص وافى باللغة الإنجليزية.

والله ولي التوفيق ، ،

تقديم

تعتبر مشكلة البطالة من الظواهر العالمية التي تعاني منها كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن اختلفت فيما بينها في حجمها وأسبابها ومدى تأثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للدولة. ويوجه خاص تمثل البطالة إحدى المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية بسبب النمو السريع للسكان الذي يترتب عليه عدم وجود توازن بين المعروض من القوى العاملة التي تسعى إلى الحصول على فرص عمل مناسبة توفر لها الدخل اللازم لمعالجة متطلبات الحياة وبين القدرات الاقتصادية لهذه الدول واللازمة لخلق العدد الكافي المطلوب من هذه الفرص. فهناك علاقة موجبة وقوية بين زيادة السكان بهذه الدول من ناحية، وما تعانيه حالياً من انتشار البطالة بين قطاع كبير من شبابها الذي يعتبر العمود الرئيسي لتحقيق ما تصبو إليه من رفع مستوى الدخل والتعليم والصحة والخدمات الأساسية لسكانها من ناحية أخرى.

ومصر - شأنها في ذلك شأن هذه الدول - تعاني في الوقت الحاضر من تعطل قطاع كبير من سكانها نتيجة للنقص في الموارد الطبيعية وعدم توفر القدرات الاقتصادية الضرورية لخلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب الزيادة السنوية الوافدة من الشباب على القوى العاملة مما أدى إلى خلق وضع خطير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية دفع بالقيادة السياسية والمهتمين بشئون التنمية إلى العمل على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة للقضاء عليها أو التخفيف من حثتها.

وليماناً بأهمية قضية البطالة في مصر والآثار السلبية الناجمة عنها، فإن المركز الديموجرافي يسعده أن يقوم بهذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على أبعادها وأسبابها حتى يمكن تقسيم بعض التوصيات الموضوعية إلى المسؤولين وصناع القرار، عسى أن تسهم في إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة بالإضافة إلى ما تقوم به الدولة من جهود في هذا المجال.

ويسعدني في هذا المقام أن أوجه شكرى وعظيم امتناني للجهود التي قام به فريق البحث ومساعدوهم في المركز، وكل من ساهم معهم لإخراج الدراسة بهذه الصورة التي أتمنى أن تكون ذات فائدة علمية للمهتمين بمعالجة مشكلة البطالة في مصر.

والله ولي التوفيق،،،

مدير المركز
أ.د. هشام مخلوف

المحتويات

رقم الصفحة

| | |
|----|--|
| ١ | ١ - المقدمة |
| ١ | ١-١ : تمهيد |
| ٢ | ٢-١ : أهداف الدراسة |
| ٣ | ٣-١ : منهجية الدراسة ومصادر البيانات |
| ٣ | ٤-١ : البطالة ظاهرة عالمية |
| ٥ | ٥-١ : صور البطالة |
| ٧ | ٦-١ : قياس البطالة |
| ٨ | ٢- تطور وأسباب البطالة |
| ٨ | ١-٢ : حجم البطالة |
| ٩ | ٢-٢ : تطور حجم قوة العمل والبطالة |
| ١٣ | ٣ : أسباب البطالة |
| ١٥ | ٢-٢ : سمات وخصائص المتعطلين |
| ١٥ | ٢-٢-١ : توزيع المتعطلين حسب النوع |
| ١٧ | ٢-٢-٢ : توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية |
| ٢١ | ٢-٢-٣ : توزيع المتعطلين حسب السن |
| ٢٢ | ٢-٢-٤ : التوزيع الجغرافي للبطالة |
| ٢٣ | ٢-٢-٥ : توزيع البطالة بين الريف والحضر |
| ٢٤ | ٢-٥ : عمالة الأطفال |

رقم الصفحة

| | |
|----|--|
| ٢٤ | ٣- جهود الدولة لمعالجة مشكلة البطالة وتحدياتها |
| ٢٤ | ١-٣ : التحديات التي تواجه الدولة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة..... |
| ٢٥ | ١-٣-١:التحديات التي تتعلق بحجم وخصائص قوة العمل..... |
| ٢٩ | ١-٣-٢: التحديات الاقتصادية..... |
| ٣٤ | ١-٣-٢ : الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة..... |
| ٣٦ | ٤- الخلاصة والتوصيات |
| ٣٦ | ١-٤ : الخلاصة..... |
| ٣٨ | ١-٤-٢ : التوصيات..... |
| ٤٣ | المراجع..... |
| ٤٦ | الفريق البحثي..... |
| | ملخص باللغة الإنجليزية..... |

١- المقدمة

١-١ : تمهيد

تعتبر القوى البشرية العاملة الدعامه الأساسية للاقتصاد القومى لأى دولة من الدول أيا كان نظامها الاقتصادى، فالقوى البشرية هى للقدرة على الإنتاج والتطوير والتقدم العلمى والتكنولوجيا. ولا شك أن تنظيم للقوى العاملة وحسن استخدامها وصل قدراتها ورفع مهاراتها له عظيم الأثر فى حسن وكفاءة استغلال الثروات القومية، بحيث تعمل كل الموارد البشرية والطبيعية على تحقيق أقصى إنتاج تصبو إليه الشعوب لبلوغ مجتمع الرفاهية. ولكن إذا كان جزء من هذه الثروة للبشرية معطلاً، فهذا هو كمن للخطورة لكل من الفرد والمجتمع على السواء، حيث أن ذلك يعنى أن الاقتصاد القومى ليس فى حالة توظيف كامل لعناصر الإنتاج وموارده المختلفة.

وتعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد مظاهر اختلال سوق العمل الذى يعكس حالة من عدم التوازن فى الاقتصاد القومى. والخلال فى سوق للعمل يبرز بوضوح نتيجة لعجز الاقتصاد القومى عن توفير القدر الكافى من فرص للعمل لاستيعاب أعداد الراغبين والباحثين عنها فى سوق العمل أو لعدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل، أو لعدم قدرة أجهزة التشغيل والاستخدام على القيام بمسؤولياتها تجاه مسد للثغرة بين العرض والطلب فى سوق العمل، إما عن طريق سياسات تحريك العمالة من قطاع لآخر، أو من مكان لآخر، أو الحد من مخلات للتدريب والتعليم لبعض التخصصات التى لا تتطلبها الخطط الاقتصادية والاجتماعية للتنمية أو زيادة حجم مخرجات التعليم والتدريب لمواكبة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من بعض التخصصات مع تعديل المناهج بما يتلاءم والطلب على العمالة.

وقد شهدت مصر خلال الأونة الأخيرة مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى وتنفيذ برنامج للخصخصة والتعامل وفق آليات السوق، وكان من أبرزها زيادة معدلات البطالة، وخاصة بين شباب الخريجين وعدم استيعاب سوق العمل لأعدادهم المتزايدة سنوياً.

وعلى الرغم من تعدد السياسات والبرامج التي تقوم بها الحكومة، مثل قيامها بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية وتوجيهها لإقامة المزيد من المشروعات الإنتاجية التي تتيح فرص عمل جديدة، إلا أن حجم المشكلة لا يزال كبيراً وله الكثير من الانعكاسات على حياة الأفراد اليومية بصورة مباشرة وعلى حياة المجتمع ككل. وتكمن خطورة مشكلة البطالة في كونها مشكلة مركبة ومعقدة، إذ أنها بالإضافة لكونها تمثل إهداراً لطاقت التنمية، فإنها قد تتحول في لحظة إلى أداة تهدد إنجازاتها والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المناخ الاجتماعى والأمنى الضرورى لعملية التنمية؛ الأمر الذى يتطلب تضافر كل الجهود الرسمية وغير الرسمية لإيجاد حلول لها.

١-٢: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- تحديد حجم وأسباب البطالة والتطورات التي حدثت فيها.
- عرض لخصائص المتعطلين وتوزيعاتهم الجغرافية.
- بيان التحديات التي يتسنى مولجتها للتغلب على مشكلة البطالة.
- عرض برامج الدولة للتعامل مع مشكلة البطالة وتقييمها.
- اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم فى مواجهة هذه المشكلة.

١-٣: منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي لتحليل البيانات والإحصاءات المتاحة من سلسلة مسوح القوى العاملة بالعينة التى يجريها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والسنى كان آخرها عام ٢٠٠٠. وهذه المسوح تسمح بالتعرف على اتجاه مؤشر البطالة، وما طرأ عليه من تغيير خلال الفترات الزمنية المرجعية لها.

١-٤ : البطالة ظاهرة عالمية

لا تمثل البطالة ظاهرة خاصة بدولة معينة بذاتها ولكنها تعتبر ظاهرة عالمية تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، وفقا لمعدلات التنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات، ووفقا لحجم ومعدل نمو السكان.

فالعديد من دول العالم المتقدم وللنامي يعانى من مشكلة البطالة، ولكن تزداد حدة البطالة في الدول النامية بصورة أكبر، وذلك لضعف قدرتها الاقتصادية على خلق فرص عمل كافية لتولكب معدلات النمو السكاني فيها، كما أن العديد من هذه الدول قد أخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاديات السوق، مما أدى إلى مزيد من البطالة علاوة على تخلى هذه الدول عن سياسة التشغيل التلقائي للخريجين بها وترك تشغيلهم كلية لآليات العرض والطلب فى سوق العمل. كما أدى اتباع الأساليب الإنتاجية ذات للكثافة العالية فى رأس المال نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى السريع إلى تفاقم حدة تلك المشكلة.

وتشير للبيانات الإحصائية لمستوى التشغيل في أي دولة إلى وجود نسبة من البطالة التى تحدث بسبب الحراك المهني حتى في فترات الانتعاش الاقتصادي الكبير. ويتفق الاقتصاديون على أنه من الصعب تخفيض معدل البطالة في وقت السلم إلى أقل من ٣,٥% لو ٤%، وهو ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي. ومما لا شك فيه أنه في ظروف الكساد

الاقتصادي تأخذ معدلات البطالة اتجاهًا تصاعدياً، ويعتبر معدل البطالة الذي لا يتجاوز ٥% من قوة العمل بالمجتمع هو النسبة الطبيعية والأمنة، و ما زاد على ذلك يعني وجود مشكلة بطالة.

وظاهرة البطالة من المنظور الدولي ليست قاصرة فقط على الدول النامية، بل تمتد أيضاً إلى الدول المتقدمة وإن كان يتوافر بهذه الدول نظم حماية اجتماعية للمتطلين تتضمن منحهم إعانات لمواجهة متطلبات الحياة، ومن ثم فإن البطالة فيها قد لا تعني مشقة الحرمان والجوع والمعاناة مثل ما يحدث في الدول النامية.

وجسول (١) يعرض بعض الإحصاءات عن البطالة في عدد من دول العالم والتي تبين الآتي:

١- أن البطالة تقع في الحدود الآمنة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً مثل اليابان (٤,١%) وماليزيا (٣,٤%).

٢- أن البطالة قد تجاوزت الحدود الآمنة في دول متقدمة مثل فرنسا (١١,٩%).

٣- ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية والتي قد يمكن لرجاعها لظروف الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى نظام السوق الحر وما يتطلبه من تحديث لاقتصادياتها والاستجابة لاعتبارات العولمة، ومن أمثلة هذه الدول الجزائر (٢٨,٧%) والمغرب (٢٢%).

وثمة ظاهرة عالمية أخرى تتمثل في ارتفاع البطالة بين الشباب بحيث تجاوزت معدلاتها في السنوات الأخيرة ٣٠% في بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا وفرنسا وأيرلندا. كما بلغ نصيب بطالة الشباب في هذه الدول حوالي ثلث إجمالي البطالة، وقد قارب من النصف في إيطاليا بوجه خاص. وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر في الدول النامية كما

يتضح ذلك من معدلات البطالة في دول مثل المغرب وكينيا وسيريلانكا التي ترواحت بين ٣٢% و ٤٠% بين الشباب في الحضر، خاصة الفئات المؤهلة تعليمياً منهم (حسن، ٢٠٠١).

جدول رقم (١)

معدلات البطالة حسب النوع في بعض دول العالم في عام ١٩٩٩

| الدولة | معدل البطالة | |
|-------------------|--------------|------|
| | ذكور | إناث |
| الجزائر (١٩٩٧) | ٢٦,٩ | ٢٤,٠ |
| امبراليا | ٧,٣ | ٧,١ |
| الصين (هونغ كونج) | ٧,٢ | ٤,٩ |
| كندا | ٧,٨ | ٧,٣ |
| فرنسا | ١٠,٢ | ١٣,٦ |
| إسرائيل | ٨,٥ | ٩,٤ |
| اليابان (١٩٩٨) | ٤,٢ | ٤,٠ |
| ماليزيا | - | - |
| المغرب | ٢٠,٣ | ٢٧,٦ |
| جملة | ٢٨,٧ | ٦,٣ |

International Labour Office, Yearbook of Labour Statistics, 2000.

المصدر :

١-٥ : صور البطالة

تعددت صور وتعريف البطالة التي وردت في النظريات والدراسات المختلفة، كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة، وفيما يلي أهم صور البطالة المتعارف عليها :

١- البطالة الكاملة:

أن التعريف الدولي الذي على أساسه يتم حصر المتعطلين سواء في التعدادات أو المسوح بالعونة يحدد البطالة الكاملة بأنها حالة الفرد القادر على العمل - جسمانياً وذهنياً وعقلياً - ويرغب فيه ويبحث عنه، ولكنه لا يجد للفرصة المناسبة أو العمل المطلوب. ويطلق

أيضاً على هذا النوع من البطالة الإجبارية أو السافرة أو الصريحة بالمقارنة بالبطالة الجزئية.

ب- البطالة الجزئية:

هذه الصورة من البطالة تعنى عجز العامل عن العثور على عمل منتظم، أو تدنى الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل للحصول على إجازة بدون مرتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل. ومن أسباب حدوثها دخول عامل جدد إلى قوة العمل، أو رجوع عامل قدامى إلى ميدان العمل، أو الانتقال الاختياري للعاملين بين المهن المختلفة.

ج- البطالة الموسمية:

وتنشأ البطالة الموسمية نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استمرار مواسم العمل والإنتاج، وغالباً ما يحدث هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي، لما يتسم به من موسمية أنشطته الزراعية، وكذلك البطالة التي تصيب عمال صناعة الملابس والمشتغلين بالسباحة.

د- البطالة الدورية:

وهي السبب تقع على فترات متباعدة بفعل الأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة في أعقاب فترات لتعاش طويلة يترتب عليها انكماش الطلب على العمالة في سوق العمل. ويتعرض لهذا النوع من البطالة دول الاقتصاد الرأسمالي. ومن المتوقع أن تتعرض له أيضاً اقتصاديات الدول النامية نتيجة لظروف العولمة.

هـ- البطالة المقنعة:

تتمثل هذه الصورة من أشكال البطالة في استخدام عمالة زائدة تفوق احتياجات العمل الفعلية مما يؤدي إلى أن الإنتاجية الحدية للمشتغلين تكون منعدمة بل قد تكون سالبة، وأن

إستبعاد الزيادة الغير مطلوبة فى عدد المشتغلين سيؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحسين ظروف العمل، ورغم ذلك قد تضطر الدولة إلى تشغيل أفراد دون حاجة العمل إليهم نتيجة للضغوط الإجتماعية.

ونقتصر الدراسة الحالية على الصورة الأولى من صور البطالة، وهى البطالة الكاملة والتي من الممكن أن تشكل خطورة بالغة على المجتمعات.

١-٦ : قياس البطالة

توجد مقاييس عديدة لظاهرة البطالة أهمها وأكثرها شيوعا ما يعرف بمعدل البطالة وهو عبارة عن النسبة المئوية للأفراد المتعطلين البالغين من العمر ١٥ - ٦٤ سنة إلى إجمالى قوة العمل بهذه الفئة العمرية، ويعبر هذا المعدل عن حجم ظاهرة البطالة فى المجتمع، كما أنه يستخدم فى مقارنة هذه الظاهرة خلال فترات زمنية معينة، سواء كانت بين الدول المختلفة أم بين المناطق أو لىة تقسيمات إدارية أخرى لدخل الدولة للوحدة. ويعتبر اتجاه هذا المعدل خلال للفترة الزمنية مؤشرا للحكم على قدرة الاقتصاد على توفير وخلق فرص عمل، وذلك فى ظل للظروف المتغيرة عبر الزمن.

ويتم حساب هذا المعدل فى مصر من بيانات مسوح للقوى العاملة بالعينة التى يجريها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فيما عدا السنوات للتعددية، حيث يتم فيها استخدام بيانات التعداد العام للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم المعلنة لمعدل البطالة قد تختلف من مصدر لآخر وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها اختلاف التعاريف المستخدمة للمعدل وبالتالي طريقة حسابه والمكونات المستخدمة فى الحساب وأيضا لاختلاف مصادر البيانات وتاريخ الحصول عليها.

٢- تطور وأسباب البطالة

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الكبرى في مصر، لما لها من تداعيات عديدة ... سواء سياسية لم اقتصادية لم اجتماعية لم أمنية وغيرها، ولمواجهة هذه المشكلة يجب التعرف على أبعادها المختلفة وبيان وتحليل أسبابها.

٢-١: حجم البطالة

كما سبقت الإشارة فإن هذه الدراسة تعتمد على تحليل البيانات الرسمية من مسح القوى العاملة بالعينة التي تجرى دورياً، وعلى بيانات التعداد العام للسكان خلال السنوات السعدانية. وهذه البيانات تشير إلى أنه طبقاً لتعداد ١٩٩٦ بلغ عدد المتعطلين في ذلك الوقت مليون وخمسمائة وخمسة وثلاثين ألف نسمة تقريباً (١٥٣٥٠٧١ نسمة) بنسبة قدرها ٨,٩% من جملة قوة العمل، ثم ارتفع العدد في عام ٢٠٠٠ طبقاً لبيانات بحث العمالة بالعينة الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى حوالي مليون وستمائة وثمانية وتسعين ألفاً تقريباً (١٦٩٨١٠٠ نسمة) بنسبة قدرها ٩%.

ومع ذلك تتضارب الأرقام بين المسؤولين والباحثين في مصر حول عدد المتعطلين تضارباً كبيراً، لدرجة أن البعض يعتقد أن هذه التقديرات الرسمية لا تعبر عن الأرقام الفعلية لعدد المتعطلين في مصر التي تفوق كثيراً الأرقام المعلنة. وقد أفادت إحدى الدراسات أن التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة قد تفلوح بين ١١,٧% و ٢٣,٧% أى تصل في حدها الأعلى إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف التقديرات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (العيسوى، ٢٠٠٢، لفرجاني ٢٠٠١، رضوان ١٩٩٧). وقد يرجع مثل هذا الاختلاف أو التضارب في التقديرات إلى اختلاف البيانات أو التعاريف المستخدمة وكذلك لطريقة الحساب كما سبق الذكر.

وقد اعتمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقدير حجم البطالة في مصر على تعريف منظمة العمل الدولية للشخص المتعطل بأنه الفرد الذي لا يعمل خلال فترة زمنية معينة على أن تتوفر فيه الشروط الآتية:-

- القدرة على العمل.
- الرغبة في العمل.
- البحث عن فرصة عمل.

واعتباراً من مسح القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩٨ أضيف الجهاز إلى هذا التعريف خاصية أخرى للمتعطل، وهي ألا يكون له مورد آخر للرزق، حيث تبين أن كثيراً من الأفراد الذين ينطبق عليهم التعريف السابق للبطالة لديهم مورد آخر للرزق (أرض زراعية مؤجرة - عقارات - ودائع)، وبالتالي تم استبعادهم من فئة المتعطلين.

٢-٢ : تطور حجم قوة العمل والبطالة

تعرف قوة العمل أو السكان النشطون اقتصادياً (مشتغلون ومتعطلون) بأنهم القادرون على المساهمة في العمل سواء كان ذلك في مجالات الإنتاج لم الخدمات، وتحسب قوة العمل عادة بالنسبة للسكان البالغين من العمر ١٥ إلى ٦٤ سنة.

ويسبين للجدول رقم (٢) والشكلان (١ و ٢) تطور حجم كل من قوة العمل ومعدل البطالة في مصر خلال العقود الخمسة الأخيرة، بدءاً من عام ١٩٥٠ حتى آخر تقدير لها في عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد يلاحظ :

١- تضاعف حجم قوة العمل طوال هذه الفترة حوالي ثلاث مرات ونصف مرة من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٠، وقد ظهرت هذه الزيادة الكبيرة منذ عام ١٩٨٠، حيث تشير أرقام الجدول إلى أن قوة العمل زادت في العشر سنوات بين ١٩٨٠-١٩٩٠ بحوالي

٣,٢ مليون نسمة وهي ما تعادل تقريباً الزيادة المماثلة التي حدثت خلال العشرين عاماً بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠. وخلال العشر سنوات التالية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ زادت قوة للعمل بصورة أكبر حيث بلغت الزيادة حوالي ٥,١ مليون نسمة، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات المواليد بصورة كبيرة في الستينيات والتي صاحبها حدوث انخفاض في معدلات الوفيات، وبالتالي زيادة حجم ومعدل نمو السكان، مما أدى إلى دخول أعداد كبيرة في سن العمل ظهرت ملامحها منذ عام ١٩٨٠.

٢- تضاعف عدد المتعطلين أكثر من خمس عشرة مرة خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠)، ويلاحظ أنه رغم تضاعف العدد خلال الثلاثة عقود الأولى من هذه الفترة، أي خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٨٠ حوالي ٤ مرات إلا أن إجمالي عدد المتعطلين لم يصل إلى نصف مليون شخص، ويرجع ذلك إلى البدء في وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عليه من إنشاء العديد من المصانع، وبالتالي خلق الكثير من فرص العمل للجديدة، هذا بالإضافة إلى التزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين في ذلك الوقت.

لما في العقد الأخيرين من الفترة المذكورة، أي خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) فقد ارتفع عدد المتعطلين ارتفاعاً كبيراً حيث زاد عن المليون والنصف مليون متعطل، ويرجع ذلك إلى تخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتعيين الخريجين. هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة سوق العمل عن توفير فرص العمل الكافية لمواجهة الزيادة المتدفقة سنوياً في حجم قوة العمل، واستمر عدد المتعطلين في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٠ حيث وصل إلى ١,٧ مليون متعطل، ومع ذلك فقد انخفض معدل البطالة من ١١,١% عام ١٩٩٠ إلى ٩% عام ٢٠٠٠، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى التعديل في تعريف المتعطل مما يفقد المقارنة معقوليتها.

٣- انعكست زيادة أعداد المتعطلين المشار إليها على معدلات البطالة في تلك الفترة، حيث كانت في العشر سنوات الأولى (١٩٥٠-١٩٦٠) نحو ٢,١% ثم تضاعفت في العشرين عاماً التالية (١٩٦٠-١٩٨٠) إلى أن وصلت ٤,٣% ثم ارتفعت مرة أخرى بأكثر من ٢,٥ ضعفاً ليصل المعدل في عام ١٩٩٠ إلى ١١,١% تلاه انخفاض في عام ٢٠٠٠ إلى ٩%.

جدول رقم (٢)

تطور حجم قوة العمل والبطالة في مصر خلال الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠)

| السنة | قوة العمل | عدد المتعطلين | معدل البطالة % |
|-------|-----------|---------------|----------------|
| ١٩٥٠ | ٥٤٣٢١٩٠ | ١١٢٥٣٥ | ٢,١ |
| ١٩٦٠ | ٦٨٦٠٥٣٤ | ١٤٢٢١٥ | ٢,١ |
| ١٩٧٠ | ٨٥٧٥٢١٦ | ٣٦٨٦٦٦ | ٤,٣ |
| ١٩٨٠ | ١٠٦٧٨٢٧٣ | ٤٥٩٠٨١ | ٤,٣ |
| ١٩٩٠ | ١٣٨٢٦٣٤٠ | ١٥٣٢٤٦٥ | ١١,١ |
| ٢٠٠٠* | ١٨٩٠٢٤٠٠ | ١٦٩٨١٠٠ | ٩,٠ |

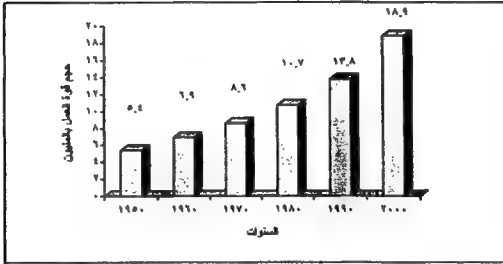
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء، العملة والبطالة في جمهورية

مصر العربية، إبريل ٢٠٠١.

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العملة بالعينة، ٢٠٠٠.

شكل (١)

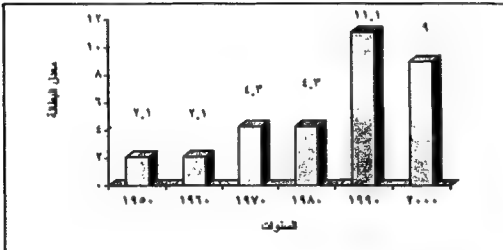
تطور حجم قوة العمل في مصر خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)



المصدر : المرجع السابق

شكل (٢)

تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)



المصدر : المرجع السابق

٢-٣ : أسباب البطالة

يمكن إرجاع ارتفاع حجم البطالة عام ١٩٩٠ كما هو موضح بالجدول رقم (٢) إلى الأسباب الآتية:-

- ١- الزيادة السكانية المستمرة التي أدت إلى ارتفاع في حجم قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل سنوياً (حوالي نصف مليون نسمة سنوياً) دون أن تقابلها زيادة متوازنة في الطاقة الاستيعابية لسوق العمل.
- ٢- تخلى الدولة عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين كل عام، بدءاً من منتصف الثمانينيات، مما ترتب عليه قضاء الخريجين لسنوات طويلة بحثاً عن فرصة عمل.
- ٣- انكماش الطلب على العمالة المصرية في سوق العمل العربي نتيجة تبني الدول للنفطية سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، إضافة إلى منافسة العمالة الآسيوية التي تقبل العمل في تلك الدول بأجور متدنية إذا ما قورنت بما تتقاضاه العمالة المصرية، وقد أدى ذلك إلى تقلص الطلب على العمالة المصرية بتلك الدول، وظهرت تيارات للعمالة العائدة بأعداد كبيرة، بل أن العودة السريعة والإجبارية من العراق والكويت في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والتي قدرتها وزارة القوى العاملة بنحو ٣٩٨ ألف مصري أضافت عبئاً متزايداً على حجم البطالة في مصر (وزارة القوى العاملة، ١٩٩٢).
- ٤- الآثار الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي بدأت في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، وقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي العديد من السياسات الاقتصادية، مثل خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة وتحرير أسعار السلع والخدمات وتقليص حجم القطاع العام وتنفيذ برنامج الخصخصة الذي بدأ بصور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٩١، وما صاحب ذلك من الاستغناء عن العمالة الزائدة في الشركات التي يتم تخصيصها بعد منحهم تعويضات (المعاش المبكر). وقد أدى هذا الأسلوب إلى فقد أعداد كبيرة من العاملين لأعمالهم وهم مازالوا في سن العمل، فتوجهوا ثانية إلى سوق العمل بحثاً عن فرص عمل أخرى.

٥- قصور حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتاحة، على الرغم مما تبذله الدولة على المستوى التشريعي والتنفيذي لتشجيع الاستثمار، سواء الأجنبي أم المحلي وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإقامة مشروعات جديدة، إلا أن هذه المشروعات ليست بالقدر الكافي لاستيعاب العمالة الوافدة.

٦- نقص المهارات والكفاءات اللازمة لقوة العمل المصرية التي تزولها للحصول على فرص عمل مناسبة سواء في الأسواق المحلية أو العالمية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يسود العالم في وقتنا الحاضر.

٧- الخلل في سياسات التعليم، والذي فتح باب القبول في التعليم الجامعي على مصراعيه دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وأصبحت تتخرج أعداد كبيرة من مراحل التعليم المختلفة في تخصصات عديدة وبأعداد كبيرة لا يحتاجها سوق العمل.

٨- تشغيل الأطفال دون سن العمل مما يؤدي إلى مزاحمتهم للقوى العاملة من البالغين في الحصول على فرص العمل المتاحة.

٩- ضعف مفاهيم ثقافة العمل للحر بين أفراد المجتمع حيث تعود الأفراد الاعتماد على الدولة في العديد من شئون حياتهم لسنوات طويلة أثناء تطبيق النظام الاشتراكي، وما زالت هناك أعداد كبيرة تحجم عن العمل الحر أو العمل بالقطاع الخاص، رغم ما قد يتمتع به هذا العمل من مزايا تفوق مزايا العمل بالقطاع الحكومي.

٢-٤: سمات وخصائص المتعطلين

٢-٤-١: توزيع المتعطلين حسب النوع

من الأهمية بمكان أن نقارن بين الاختلافات في حجم البطالة بين الإناث والذكور، ومن خلال بيانات ونتائج بحثي القوى العاملة بالعينة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ المتضمنة في جدول (٣) والشكلين (٣ ، ٤) يتبين ما يلي:-

١- على الرغم من أن نسبة للذكور من جملة المتعطلين قد فاقت نظيرتها من الإناث في عام ١٩٩٥ حيث بلغت ٥٢% و ٤٨% على التوالي، إلا أن الصورة انعكست في عام ٢٠٠٠، لتصبح ٤٤% للذكور مقابل ٥٦% للإناث. ومع ذلك فإن معدل البطالة بين الإناث ظل أعلى بكثير عن مثيله بين الذكور (٢٤,١% مقابل ٧,٥% في عام ١٩٩٥ و ٢٢,٧% مقابل ٥,١% في عام ٢٠٠٠ على التوالي).

٢- بالمقارنة بين معدل البطالة في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ يتبين انخفاض معدل البطالة للذكور والإناث معاً خلال هذه الفترة بمقدار ٢,٣%، وبمقدار ٢,٤% للذكور، ١,٤% للإناث.

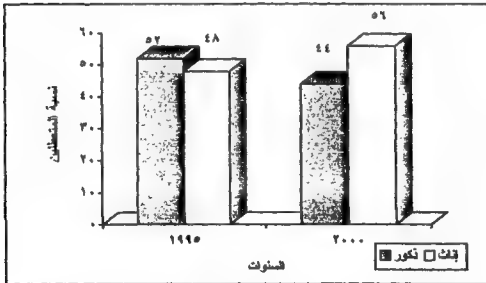
وقد يرجع جانب من هذا الانخفاض إلى اختلاف في التعريف المستخدم للمتعلل كما سبق الإشارة إليه، إلا أنه على أية حال تعطي البيانات مؤشراً جيداً لاتجاه معدل البطالة إلى الانخفاض، وإن كان من الملاحظ بصفة عامة أن معدل البطالة مازال مرتفعاً، مما يستلزم المزيد من الجهد لاستمرار الانخفاض في المستقبل خاصة في ظل الزيادة السكانية السنوية الحالية والمتوقعة ودخول أعداد كبيرة سنوياً في القوى العاملة.

جدول رقم (٣)
توزيع المتعطلين ومعدلات البطالة حسب النوع في مصر
في عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠

| السنة | عدد المتعطلين ومعدلات البطالة | | | | | |
|-------|-------------------------------|--------------|--------|--------------|---------|--------------|
| | ذكور | | إناث | | جملة | |
| | العدد | معدل البطالة | العدد | معدل البطالة | العدد | معدل البطالة |
| ١٩٩٥ | ٩٩١١٠٠ | ٧,٥ | ٩١٩٢٠٠ | ٢٤,١ | ١٩١٠٣٠٠ | ١١,٣ |
| ٢٠٠٠ | ٧٤٣٤٠٠ | ٥,١ | ٩٥٤٧٠٠ | ٢٢,٧ | ١٦٩٨١٠٠ | ٩,٠ |

المصدر : المرجع السابق

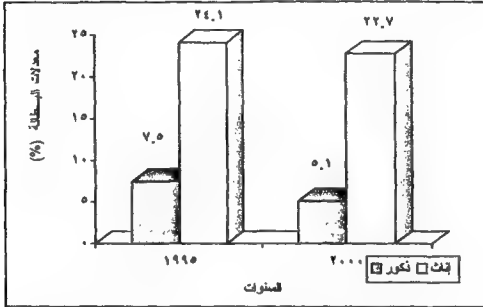
شكل (٣)
نسبة المتعطلين حسب النوع في عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠



المصدر : الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء، بحثاً لقوة العملة بالعينة في عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠.

شكل (٤)

معدلات البطالة حسب النوع في علمي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠



المصدر : المرجع السابق

٢-٤-٢ : توزيع المتعلمين حسب الحالة التعليمية

يبين جدول رقم (٤) وشكل رقم (٥) التوزيع العددي والنسبي للمتعلمين حسب الحالة التعليمية، ومنه يلاحظ تركيز عدد المتعلمين بصفة أساسية في فئة المؤهلات المتوسطة (٦٦,٩% في عام ٢٠٠٠ مقابل ٧٥,٩% في عام ١٩٩٥) يليها مباشرة حملة المؤهلات الجامعية (٢٢,٥% و ١٢,٤% على التوالي)، بينما انخفضت نسبة المتعلمين من غير حاملي المؤهلات الدراسية بدرجة كبيرة، حيث بلغت بين الأميين ٠,٨% فقط في عام ٢٠٠٠ مقابل ١,٢% في عام ١٩٩٥.

جدول رقم (٤)

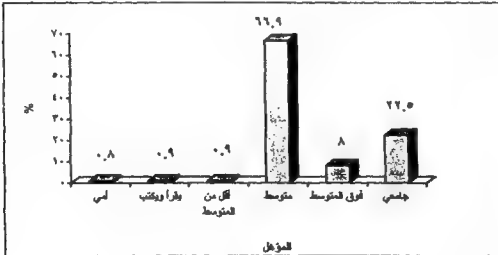
لتوزيع العددي والنسبي للمتطلين حسب الحالة التعليمية
في علمي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠

| الحالة التعليمية | العدد في عام ١٩٩٥ | النسبة المئوية | العدد في عام ٢٠٠٠ | النسبة المئوية |
|------------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|
| أسي | ٢٢٩٠٠ | ١,٢ | ١٣٦٠٠ | ٠,٨ |
| يقراً ويكتب | ٢٠٣٠٠ | ١,١ | ١٥٧٠٠ | ٠,٩ |
| أقل من المتوسط | ٢٧٤٠٠ | ١,٤ | ١٥٦٠٠ | ٠,٩ |
| متوسط | ١٤٥٠٢٠٠ | ٧٥,٩ | ١١٣٥٠٠٠ | ٦٦,٩ |
| فوق المتوسط | ١٥٣٢٠٠ | ٨,٠ | ١٣٦٥٠٠ | ٨,٠ |
| مؤهل جامعي فأعلى | ٢٣٦٤٠٠ | ١٢,٤ | ٣٨١٧٠٠ | ٢٢,٥ |
| الجملة | ١٩١٠٤٠٠ | ١٠٠,٠ | ١٦٩٨١٠٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحثاً لقوى العاملة في علمي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

شكل (٥)

لتوزيع النسبي للمتطلين حسب الحالة التعليمية عام ٢٠٠٠



المصدر: المرجع السابق

وجدير بالذكر أن التوزيع النسبي للمتطلين يختلف تبعاً لنوع المؤهل، وذلك كما هو موضح بالجدول أرقام (٥، ٦، ٧) والتي تشير بياناتها إلى النتائج التالية:

١- يتركز المتطلون فى مجال خريجي التعليم التجارى بصفة عامة، سواء كان المؤهل عالياً أو فوق المتوسط أو متوسطاً، ففى حالة المؤهلات العليا يوجد أكثر من ثلث المتطلين (٣٤,١%) من حاملي بكالوريوس التجارة، وفى المؤهلات فوق للمتوسطة أكثر من الثلثين (٦٧,٨%) من حاملي مؤهلات تجارية، وفى المؤهلات المتوسطية أكثر من نصف المتطلين (٥١%) من حاملي دبلوم للتجارة. وهذا يرجع إلى وجود أعداد كبيرة من الخريجين فى هذا التخصص.

٢- يعانى خريجو كليات الهندسة ومعاهد إعداد الفنيين الصناعيين والمدارس الثانوية الصناعية أيضاً من البطالة - بنسب متفاوتة - فبين المتطلين من حاملي المؤهلات العليا يوجد أكثر من ٤% من حاملي بكالوريوس الهندسة، نظراً لعدم قدرة سوق العمل على استيعاب جميع خريجي كليات الهندسة. أما بالنسبة للمتطلين من حاملي المؤهلات فوق للمتوسطة، فيوجد أكثر من الربع (٢٨,٨%) من حملة دبلوم إعداد الفنيين الصناعيين، وأكثر من ٣٥% من المتطلين من حملة المؤهلات للمتوسطة حاصلون على دبلوم للمدارس الثانوية الصناعية.

جدول رقم (٥)

التوزيع العددي والنسبي للمتطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عام ١٩٩٣

| النسبة المئوية | العدد | المؤهلات |
|----------------|--------|--|
| ١٤,٥ | ٢٧٩٠٦ | بكالوريوس زراعة والمعاهد العليا للزراعية |
| ١٥,٤ | ٢٩٦٥٩ | ليسانس الآداب والأثر |
| ٣٤,١ | ٦٥٥٤٠ | بكالوريوس التجارة والمعاهد العليا للتجارية |
| ١٤,٦ | ٢٨١٥٠ | ليسانس حقوق |
| ٤,٦ | ٨٨٨٥ | بكالوريوس الهندسة |
| ٧,٢ | ١٣٨٧٨ | بكالوريوس الخدمة الاجتماعية |
| ٩,٦ | ١٨٤٣٣ | بقية المؤهلات والتخصصات |
| ١٠٠ | ١٩٢٤٥١ | الإجمالي |

المصدر : مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، حصر فائض الخريجين، نوفمبر ١٩٩٣.

جدول رقم (٦)

التوزيع العددي والنسبي للمتطلين من خريجي المعاهد فوق المتوسط عام ١٩٩٣

| النسبة المئوية | العدد | المؤهلات |
|----------------|--------|--|
| ٦٧,٨ | ٩١٠٥٦ | دبلوم إعداد الفنيين للتجارين ودبلوم السكرتارية |
| ٢٨,٨ | ٣٨٦١٦ | دبلوم إعداد الفنيين للصناعيين |
| ١,٥٤ | ٢٠٧٣ | دبلوم الخدمة الاجتماعية |
| ١,٩٣ | ٢٦٠٨ | بقية المؤهلات فوق المتوسط |
| ١٠٠ | ١٣٤٣٥٣ | الإجمالي |

المصدر : المرجع السابق

جدول رقم (٧)

التوزيع العددي والنسبي للمتطلين من خريجي المدارس الفنية المتوسطة عام ١٩٩٣

| النسبة المئوية | العدد | المؤهلات |
|----------------|---------|---------------------------------|
| ٥١,٥ | ٥٦٠٢٤٨ | دبلوم المدارس الثانوية التجارية |
| ٣٥,٧ | ٣٩١٨٦٩ | دبلوم المدارس الثانوية الصناعية |
| ١٢,٩ | ١٤١٧٩٧ | دبلوم المدارس الثانوية الزراعية |
| ٠,٤ | ٤٣٥٩ | المؤهلات المتوسطة الأخرى |
| ١٠٠ | ١٠٩٨٣٠٩ | الإجمالي |

المصدر : المرجع السابق

٢-٤-٣ : توزيع المتطلين حسب السن

تبين البيانات الواردة بجدول (٨) التوزيع العمري للمتطلين في عام ٢٠٠٠، حيث يتضح الآتي:-

١- تتركز البطالة في الأعمار الأولى، حيث أن ما يقرب من ٦٥% من إجمالي المتطلين أعمارهم تقل عن ٢٥ سنة (١٥-٢٤) وأن ما يزيد عن ٩٠% منهم في الأعمار أقل من ٣٠ سنة (١٥-٢٩). ويعني ذلك أن الغالبية العظمى من المتطلين هم من الشباب حديثي التخرج والذين يبحثون عن عمل لسنوات طويلة.

٢- يوجد ٩,١% من المتطلين في الأعمار (٣٠-٣٩ سنة) وإن كان هذا الرقم يبدو منخفضاً نسبياً، إلا أنه يعبر عن مشكلة حقيقية، لأن معظم أفراد هذه الفئة العمرية هم غالباً من المتزوجين وأصحاب العائلات.

٣- نسبة المتطلين في الأعمار أكثر من ٤٠ سنة تبلغ أقل مستوى لها، حيث تمثل ٠,٦% من جملة المتطلين.

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للمتطلين عام ٢٠٠٠ حسب فئات العمر

| فئة العمر | ١٥- | ٢٠- | ٢٥- | ٣٠- | ٤٠- | ٥٠- | ٦٠-٦٤ | الجملة |
|---------------|------|------|------|-----|-----|-----|-------|--------|
| نسبة المتطلين | ٢١,٤ | ٤٣,١ | ٢٥,٨ | ٩,١ | ٠,٤ | ٠,٢ | - | ١٠٠ |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث القوى العاملة بالعينة عام ٢٠٠٠.

٢-٤-٤ : التوزيع الجغرى للبطلية

يختلف مستوى البطالة فى محافظات الجمهورية بدرجة كبيرة، حيث يبين جدول رقم (٩) أن معدل البطالة فى عام ٢٠٠٠ قد سجل أعلى مستوى له بمحافظة أسوان حيث بلغ ٢٤,٧% أى أن ما يقرب من ربع القوى العاملة فى هذه المحافظة متعطل. وفى نفس الوقت تنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها فى محافظة بنى سويف، حيث بلغ المعدل ٤% تقريباً.

وبصفة عامة يمكن تقسيم محافظات الجمهورية إلى ثلاثة مستويات، طبقاً لمستوى قيمة معدل البطالة:

- ١- محافظات ذات بطالة مرتفعة (١٠% فأكثر) وتضم أسوان، كفر الشيخ، قنا، أسيوط، الإسماعيلية، البحيرة، الدقهلية، بور سعيد، الوادى الجديد، الغربية، السويس وشمال سيناء.
- ٢- محافظات ذات بطالة متوسطة (٧% إلى أقل من ١٠%) وتشمل محافظات الشرقية، جنوب سيناء، سوهاج، المنيا، القليوبية، البحر الأحمر، والمنوفية.
- ٣- محافظات ذات بطالة منخفضة نسبياً (أقل من ٧%) وهى القاهرة، دمياط، للجيزة، مطروح، الفيوم، الإسكندرية وبنى سويف.

جدول رقم (٩)

الترتيب التنازلي لمعدل البطالة في محافظات الجمهورية في عام ٢٠٠٠

| المحافظة | المعدل | المحافظة | المعدل |
|------------------|--------|--------------|--------|
| اسوان | ٢٤,٧٠ | جنوب سيناء | ٩,١٧ |
| كفر الشيخ | ١٣,١٧ | سوهاج | ٨,٩١ |
| قنا | ١١,٩٨ | المنيا | ٨,٧٠ |
| أسيوط | ١١,٧١ | القليوبية | ٨,٥٦ |
| الإسماعيلية | ١١,٤٧ | البحر الأحمر | ٧,٧٩ |
| البحيرة | ١١,٤٤ | المنوفية | ٧,٤٨ |
| الدقهلية | ١١,٢٦ | القاهرة | ٦,٦٤ |
| بورسعيد | ١١,١٣ | دمياط | ٦,٢٣ |
| الوادى الجديد | ١٠,٨٦ | الجيزة | ٥,٧١ |
| الغربية | ١٠,٣١ | مطروح | ٥,٤٩ |
| السويس | ١٠,٢٨ | القهوم | ٤,٨٣ |
| شمال سيناء | ١٠,٢٣ | الإسكندرية | ٤,٧٧ |
| الشرقية | ٩,٩٦ | بنى سويف | ٤,٠٢ |
| إجمالي الجمهورية | ٩ | | |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح العمالة بالعين ٢٠٠٠.

٢-٤-٥: توزيع البطالة بين الريف والحضر

يوضح جدول (١٠) معدلات البطالة في عام ٢٠٠٠ في كل من ريف وحضر مصر. ومن هذا الجدول يتبين أن مستوى البطالة مرتفع في الحضر (٩,٦%) بالمقارنة بمستواها في الريف (٨,٥%).

جدول رقم (١٠)

معدلات البطالة في الريف والحضر في مصر في عام ٢٠٠٠

| محل الإقامة | معدل البطالة |
|-------------|--------------|
| حضر | ٩,٦ |
| ريف | ٨,٥ |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح العمالة بالعين ٢٠٠٠.

٢-٥ : عمالة الأطفال

من الملاحظ للفريدة لقوة العمل والبطالة في مصر، عمالة الأطفال دون سن العمل ومزاحمة هذه العمالة للعمالة المهنية العادية. وتشير بيانات وزارة القوى العاملة إلى زيادة في عمالة الأطفال (٦-١٤ سنة). فقد ارتفع عدد المشتغلين من الأطفال من ٨٣٨ ألف طفل في عام ١٩٧٤ أى ما يعادل ٩% من جملة القوى العاملة في هذا التاريخ إلى ١٤٧٣ ألف طفل في عام ١٩٨٤، أى إلى ١١% ثم اتجه إلى الانخفاض في عام ١٩٩٣ ليصل إلى حوالي ٤٤٨ ألف طفل يمثلون ٢,٧% من إجمالي القوى العاملة. وقد يرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الاختلاف في أسلوب جمع البيانات، علاوة على أن كثيراً من الأسر قد لا يعطى بيانات دقيقة عن تشغيل أطفالهم. ورغم أن قانون حماية الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يمنع تشغيل الأطفال أو تدريبهم قبل بلوغهم الرابعة عشرة من العمر، فإن عمالة الأطفال ما زالت تشكل إلى حد ما منافسة قوية للعمالة المهنية بوجه خاص.

٣ - جهود الدولة لمواجهة مشكلة البطالة وتحديثها

قبل تناول جهود الدولة لمواجهة مشكلة البطالة، يمكن أولاً استعراض التحديات التي تواجهها في هذا الصدد:

٢-١ : التحديات التي تواجه الدولة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة

لا بد من الاعتراف بأنه ليس من السهل معالجة مشكلة البطالة في مصر بعد تضخم حجمها وزيادة حثتها، وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطية والمدارس المتوسطة الذين يمثلون الصفوة المتعلمة من الشباب الذى إذا أحسن استغلاله يمكن أن يسهم في سرعة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حتى يتسنى استيعاب الحجم المتزايد للداخلين الجدد من القوى العاملة إلى سوق العمل. ونظرا لتناقص الدور الاقتصادى للدولة فى أعقاب التخلص من جزء كبير من مؤسسات ومنشآت القطاع العام والتخلى عن

سياسة تعيين للخريجين، هذا بالإضافة إلى أنه في ظل الاتجاه نحو اقتصاديات السوق، والستطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم الآن أصبح الاقتصاد القومي لأي دولة جزءاً من الاقتصاد العالمي الذي يؤثر فيه ويتأثر به، مما يضيف أعباء كثيرة على اقتصاديات الدول النامية التي تقتدر إلى البنية الأساسية والقدرة التنافسية للاقتصادات المتقدمة، وذلك يحتم التعامل مع مشكلة البطالة بمصر في إطار ازدياد مفعول للكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول؛ حيث من الصعب معالجتها في معزل عن اقتصاديات العالم الذي نعيش فيه.

لذا فإن حلول مشكلة البطالة تواجه العديد من التحديات، التي يمكن تقسيمها إلى نوعين بالنظر إلى طرفي مشكلة البطالة المتمثلين في العرض، أي قوة العمل المتاحة وحجم الطلب على العمالة، أي توافر فرص للعمل.

ويمكن إيجاز أهم التحديات التي تتعلق بكل الجانبين فيما يلي :

٣-١-١ : التحديات التي تتعلق بحجم وخصائص قوة العمل

١ - الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل

لعل التحدي الأكبر يتمثل في تزايد حجم قوة العمل سنوياً مما يزيد المشكلة تعقيداً، فإذا كانت المشكلة قائمة بهذه الحدة حالياً، فإن الوضع في المستقبل مع استمرار تنفق أعداد متزايدة من السكان في سن العمل سنوياً سيجعلها أكثر صعوبة. وقد أجرى المركز الديموجرافي بالقاهرة دراسة عن إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظة مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠١-٢٠٢١ وتضمنت تقديرات حجم قوة العمل المتوقعة بفرض ثبات نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي طوال تلك الفترة، كما تضمنت الدراسة أيضاً تقديرات لفرص العمل المطلوب توافرها سنوياً خلال تلك الفترة، وهي تعادل صافي

للزيادة السنوية في قوة العمل في ضوء الزيادة السكانية المتوقعة، وذلك كما هو مبين في جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

حجم قوة العمل المقدرة، وصافي الزيادة السنوية في قوة العمل
خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢١)

(الأعداد بالآلاف)

| السنة | حجم قوة العمل المقدرة | صافي الزيادة السنوية في قوة العمل* |
|-------|-----------------------|------------------------------------|
| ٢٠٠١ | ١٩٣٢٢ | ٥٥٤ |
| ٢٠٠٢ | ١٩٨٧٦ | ٥٣٦ |
| ٢٠٠٣ | ٢٠٤١٢ | ٥٣٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢٠٩٣٧ | ٥١٢ |
| ٢٠٠٥ | ٢١٤٤٩ | ٤٩٨ |
| ٢٠٠٦ | ٢١٩٤٧ | ٤٨٤ |
| ٢٠٠٧ | ٢٢٤٣١ | ٤٦٦ |
| ٢٠٠٨ | ٢٢٨٩٧ | ٤٥٨ |
| ٢٠٠٩ | ٢٣٣٥٥ | ٤٦٥ |
| ٢٠١٠ | ٢٣٨٢٠ | ٤٧٦ |
| ٢٠١١ | ٢٤٢٩٦ | ٤٧٨ |
| ٢٠١٢ | ٢٤٧٧٤ | ٤٨٧ |
| ٢٠١٣ | ٢٥٢٦١ | ٤٩٢ |
| ٢٠١٤ | ٢٥٧٥٣ | ٤٩٦ |
| ٢٠١٥ | ٢٦٢٤٤ | ٤٨٣ |
| ٢٠١٦ | ٢٦٧٢٧ | ٤٦٢ |
| ٢٠١٧ | ٢٧١٨٩ | ٤٨٨ |
| ٢٠١٨ | ٢٧٦٧٧ | ٤٧١ |
| ٢٠١٩ | ٢٨١٤٨ | ٤٦٩ |
| ٢٠٢٠ | ٢٨٦١٧ | ٤٧٠ |
| ٢٠٢١ | ٢٩٠٨٧ | ٤٧٨ |

المصدر: مخلوف، هشام وعبد القادر، فريال "تقاطعات السكان المستقبلية لمحافظة مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠١ - ٢٠٢١" المركز الديموجرافي، سبتمبر ٢٠٠٠.

* صافي الزيادة السنوية في قوة العمل = تقدير القوى العاملة في العام اللاحق - تقدير القوى العاملة في العام السابق

وتشير هذه الدراسة من واقع بيانات جدول رقم (١١) إلى الآتي:

١- سيزداد حجم قوة العمل من ١٩,٣ مليون نسمة عام ٢٠٠١ حتى يصل إلى ٢٩,١ مليون نسمة عام ٢٠٢١، أي أن حجم قوة العمل سيزداد بمقدار ١٠ مليون نسمة تقريباً خلال العشرين عاماً القادمة. وهذه الزيادة ترجع إلى الزيادة السكانية المستمرة طوال تلك الفترة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التقديرات مبنية على افتراض ثبات معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، غير أن هناك احتمالاً لارتفاع هذه المعدلات في المستقبل خاصة بالنسبة للإناث.

٢- تبلغ الزيادة السنوية الصافية في حجم قوة العمل ٥٥٤ ألف في عام ٢٠٠١، ثم تتقلص سنوياً حتى تصل إلى ٤٧٨ ألف في عام ٢٠٢١. ويرجع هذا التقلص إلى انخفاض معدل النمو السكاني السنوي الذي بدأ منذ الثمانينيات.

٣- متوسط حجم الزيادة السنوية الصافية في قوة العمل يساوي نصف مليون نسمة تقريباً، وهذا العدد هو الحد الأدنى لفرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً، وحيث أن تكلفة توفير فرصة للعمل للواحدة لا تقل عن ٣٠ ألف جنيه، فإن تكلفة توفير فرص العمل الجديدة لا تقل سنوياً عن ١٥ مليون جنيه، وهذا المبلغ مطلوب للمحافظة على معدلات المساهمة الحالية طوال تلك الفترة ومنع تفاقم مشكلة البطالة. ولكن إذا ما أريد الحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي بالإضافة إلى تحقيق للدولة تقدماً في الوضع الاقتصادي والتنموي، فإنه يجب توفير فرص عمل أكثر حتى يمكن خفض معدلات البطالة بشكل ملحوظ عن وضعها الحالي.

٢ - ضعف القدرات الفنية والمهارية للعالة المصرية

من التحديات الهامة أيضاً ضرورة رفع القدرات الفنية والمهارية للعامل المصري، حتى تزداد إنتاجيته ويصبح قادراً على المنافسة، سواء محلياً أم عالمياً، ويتم ذلك بالتدريب

الجيد والمستمر على النواحي الفنية والتقنية الحديثة وأيضاً رفع قدرات العامل المهارية في مجالات العمل، وذلك من خلال برامج التنمية البشرية التي تعتبر أساسية في رفع قدرات الفرد وتنمية مهاراته، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في التدريب.

٣ - عدم كفاءة النظام التعليمي في مصر

يحتاج النظام التعليمي الحالي في مصر إلى تحديث وتطوير، حتى يمكن رفع قدرات الطلاب علمياً وفنياً. ويمكن تحديد للتطوير المطلوب في المحاور الثلاثة الآتية:

(أ) : تطوير أساليب وطرق التعليم

يستلزم الأمر إحداث تغييرات في أساليب وطرق التعليم حتى يمكن التحول من تلك الأساليب التي تعتمد على الحفظ والتلقين إلى الأساليب التي تنمي القدرة على البحث والابتكار، وذلك حتى يمكن رفع قدرات خريجي النظام التعليمي ومن أجل خلق أجيال قادرة على المنافسة في مجالات العمل.

(ب) : تنقية وتطوير المحتوى التعليمي

يستلزم الأمر العمل على تطوير وتحديث البرامج الدراسية وذلك بتنقيتها مما هو غير مفيد أو ما هو مكرر، والعمل على إدخال المواد الحديثة التي تنمى مع العصر ومتطلباته والتي تنمي مهارات الخريجين لزيادة استيعابهم للأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.

(ج) : ربط السياسة التعليمية بالاحتياجات السوق

ويتم ذلك عن طريق إجراء دراسات للاحتياجات الفعلية للسوق المحلي والخارجي من العمالة (أعدادها وتخصصاتها ونوعياتها) وذلك في الوضع الحالي وفي المستقبل على ضوء المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتي على أساسها يتم تحديد الأعداد اللازمة في

مراحل التعليم المختلفة، حتى لا يتم تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

٤ - تعميق فكر العمل الحر وتقليل مخاطره

حدثت رولسب كثيرة في فكر وثقافة العامل المصري، نتيجة الاعتماد على الدولة لسنوات طويلة لثناء تطبيق النظام الاشتراكي، حيث كانت الدولة تتولى تعيين الخريجين وتتولى تسهيل كافة شئون الأفراد صحياً وثقافياً ومعيشياً أيضاً. وقد نتج عن ذلك أن الشباب مازال ينتظر العمل للحكومي لسنوات طويلة. ويفضل على العمل الخاص، وإن كان براتب أو مستيزات أقل. والآن وبعد التحول الذي حدث في النظام الاقتصادي لمصر والتوجه إلى نظام السوق الحر، وبالتالي التخلي عن سياسة التزلم للدولة بتشغيل الشباب، فلا بد من العمل على تغيير فكر ومفهوم الشباب نحو العمل في القطاع الخاص وإقامة مشروعات صغيرة، ولاشك أن تغيير هذا الفكر يعتبر أحد التحديات الهامة لمواجهة مشكلة البطالة، ويمكن للأجهزة الإعلامية للقيام بدورها في هذا المجال.

٣-١-٣ : التحديات الاقتصادية

١ - نقص الاستثمارات

إن المزيد من الاستثمارات يؤدي إلى المزيد من الصناعات والخدمات، وبالتالي إلى خلق فرص عمل جديدة. ولعل أهم ما يعوق مواجهة مشكلة البطالة في مصر هو أن حجم الاستثمارات لازال قاصراً عن خلق فرص عمل بالقدر الكافي لتشغيل أعداد كبيرة من العمالة؛ ولذا فإن للتحدي الأساسي هو تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات في مصر وتشجيعها، ومستوي في ذلك الاستثمار المحلي أو العربي أو الأجنبي، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الأموال التي تجتذب الاستثمارات من مختلف المصادر، فإن كافة دول العالم تسعى جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات، كما أن الدول الآسيوية المعروفة بالنمو

الاقتصادية، رغم أنها قد وصلت إلى هذا الوضع من التقدم الصناعي والتكنولوجي بالاستثمارات التي تتم على أرضها، فإنها مازالت تقدم المزيد من التسهيلات لجذب المزيد من هذه الاستثمارات.

وللتكليل على أهمية للتنمية الاقتصادية المطردة لمجابهة مشكلة البطالة، أوضحت إحدى الدراسات (العمسوى، ٢٠٠٢) أنه إذا حدث تحسن طفيف في معدل النمو الاقتصادي الحالي ليرتفع من ٣,٦% إلى ٥% سوف نحتاج إلى ٢٥ عاما حتى نصل إلى المعدل الآمن للبطالة، أما إذا حدث ارتفاع سريع في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث يصل من ٨% إلى ٩%، فإن الوصول إلى المستوى الآمن للبطالة سوف يستغرق ٧,٥ سنة فقط.

وفي مجال الاستثمار، لا زال يوجد في مصر العديد من المشكلات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه العديد من المستثمرين وتعتبر عائقاً كبيراً أمام المزيد من الاستثمارات، والتكليل على ذلك أظهرت دراسة حديثة أعدها مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" الدولية* أن مصر تفقد استثمارات أجنبية سنوياً تتراوح بين ٩٧٨ مليون دولار و ١٢٨٧ مليون دولار بسبب عدم وضوح القرارات في مجالات الاستثمار، وهو ما يضع مصر في مرتبة متوسطة عالمياً بالنسبة لدرجة "عدم الشفافية الاقتصادية"، فهي في المرتبة ١٣ من بين ٣٥ دولة تمت دراستها.

٢ - ضعف الصادرات

إن الزيادة في الصادرات ما هي إلا نتاج الصناعات الجيدة والمتميزة، ونتيجة لظروف العولمة المتمثلة في حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول، كما أن هناك منافسات شديدة وشرسة في نفس الوقت على جودة المنتج والاستحواذ على الأسواق، ومن هذا المنطلق فلا بد من تحسين جودة المنتجات المصرية لتنافس المنتجات العالمية. فإذا ما زالت

* جريدة الأخبار يوم ٢٠٠١/٧/١٤

المصادر سيزيد الإنتاج، وبالتالي تنهياً للظروف لخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الشباب، ولاشك أن مصر تواجه العديد من الصعوبات الإدارية والفنية في سبيل زيادة صادراتها إلى الخارج، والتي تعتمد في المقام الأول على رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وتسهيل إجراءات التصدير ضماناً للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

٣ - عدم تشجيع ودعم الصناعات والمشروعات الصغيرة

تمثل الصناعات الصغيرة أحد الحلول الأساسية لأزمة البطالة في مصر، وهي تساهم في امتصاص جزء كبير من العمالة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وفي تخفيف حدة البطالة. وتشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولي إلى قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة حيث أنها توفر وظائف لحوالي نصف العاملين في الصناعات التجزئية في الدول النامية الأكثر تقدماً وأكثر من ثلاثة أرباع العاملين في باقي مجموعة هذه الدول.

لذا يجب وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات والمشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال تذليل كافة العقبات والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات. ولعل من أهم الخطوات التي تمت في هذا المجال هو إنشاء جهاز تنمية للصناعات الصغيرة داخل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو كيان مؤسسي مستقل يقوم بالتخطيط والإدارة والإشراف على المشروعات للصغيرة التي تنفذ في محافظات مصر. ولكي تؤدي هذه الصناعات دورها، لا بد من الربط بينها وبين الصناعات الكبيرة، كما يجب العمل على علاج خلل الهياكل التمويلية في هذه المشروعات وتوفير البنية الأساسية اللازمة، حتى لا يتحمل المستثمر الصغير عبئاً كبيراً، وكذلك يلزم توفير الشفافية والمعلومات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية بالقدر الكافي. ولا بد أيضاً من تدريب الشباب على إدارة هذه المشروعات، ومساعدتهم في إعداد دراسات الجدوى وتقديم المساعدة المستمرة لهم أثناء تنفيذ المشروعات، وإعطاء الفرصة تلو الأخرى حتى تتجح هذه المشروعات.

٤ - تباطؤ النمو الاقتصادي

يعانى الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة من حالة ركود وكساد في السوق، نتيجة لعدة عوامل، لعل أهمها عدم توفر السيولة المطلوبة للشراء وتزايد المخزون الملقى مع وجود منافسة شديدة من المنتجات الأجنبية. وقد ترتب على هذه الحالة عدم تصريف المنتجات، وبالتالي تأثرت حركة المصانع وتوقف البعض منها، كما قلل البعض الآخر من إنتاجه. وقد أدى ذلك إلى الاستثناء عن أعداد كبيرة من العمالة، ولو بصفة مؤقتة.

وقد وجدت تفسيرات متعددة لهذه الحالة، فقد أرجعها البعض إلى انخفاض السيولة لدى الأفراد، نتيجة صرف مبالغ كبيرة على المشروعات العملاقة التي إن تعطى ثمارها إلا بعد سنوات عديدة. وهناك من يرى أن حالة الركود الاقتصادي في مصر ترجع إلى حالة الركود التي يعانى منها الاقتصاد العالمي حالياً، فالاقتصاد المصري مرتبط بالاقتصاد العالمي والأسواق الخارجية، شأنه في ذلك شأن أى اقتصاد في العالم.

وقد كان لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ آثار حادة ساعدت على زيادة تباطؤ معدل النمو الإقتصادى فى مصر، فقد وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية أعمال إرهابية روعت العالم أجمع. والواقع أن تداعيات هذا الحدث غير المسبوق قد أوضحت أن آثاره تتنوع بين آثار سياسية وعسكرية واقتصادية، وهى لم تصب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أصابت للعالم أجمع.

وقد تأثرت قطاعات عديدة من الاقتصاد المصرى نتيجة لهذه الأحداث، كما تأثرت حركة التجارة الخارجية، وقطاعا السياحة والطيران بها.

وقد تمثلت ملامح تأثر قطاع السياحة فى الآتى (على، ٢٠٠١):

- انخفاض السياحة الوافدة إلى مصر بنسبة أولية ١٨% بعد الحادث مباشرة.

- انخفاض معدلات الإشغال الفندقى فى مصر من ٩٠% إلى ما يتراوح ما بين ١٣% إلى ٢٥%.
- التراجع الكبير فى التعدادات المستقبلية، سواء الفردية لم الجماعة.

وقد قدرت بعض الجهات خسارة قطاع السياحة المصرى بسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها بما يتراوح بين ٢ و ٣ مليار دولار. ومع التتوية إلى احتمال عدم دقة هذه التقديرات، إلا أن الأمر الذى لا شك فيه أن خسائر قطاع السياحة المصرى كبيرة، ومن المتوقع استمرارها لبعض الوقت، وربما تكون مرشحة للتعاظم إذا انتقلت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب إلى دول عربية.

وقد تسبب انخفاض حركة السياحة فى مصر، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التأمين على الطائرات والركاب وارتفاع تكاليف الأمن على الطائرات وفى المطارات إلى حدوث أضرار بالغة لقطاع الطيران فى مصر.

ولما كانت أسباب الركود فإن التحدي الكبير الذى يواجه الدولة حالياً هو وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لإنعاش الاقتصاد المصرى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية خلال المدى القصير، حتى يمكن عودة حركة البيع والشراء مرة أخرى إلى حالتها الطبيعية.

٥ - فتح أسواق العملة المصرية بالخارج

وإذا كانت الدول العربية حالياً تعمل على الحد من العملة الخارجية بها، واستبدالها بعملة وطنية، فإن الأسواق العربية بالتالى لم تعد كافية لاستقبال المزيد من العملة المصرية، لذا فإن الدولة يجب أن تسعى من جانبها لفتح أسواق أخرى خارجية، ولتكن فى الدول الأفريقية التى تنقسمها العملة الوطنية المذرية لتنفيذ خططها للتنمية. كما أن انخفاض معدلات النمو السكانى فى الكثير من لدول الأوربية أدى إلى زيادة الطلب على العملة الخارجية التى يجب أن يكون للمصريين نصيب فيه.

ويعتبر فتح أسواق خارجية للعمالة الوطنية تحدياً كبيراً لتشغيل العمالة المصرية والحد من مشكلة البطالة.

٣-٢ : الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة

تُعمل أجهزة الدولة جاهدة على إيجاد الحلول لمشكلة البطالة ومحاولة خلق فرص عمل للجموع المتزايدة من الخريجين الذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام.

وقد قامت الدولة باتخاذ العديد من السياسات في هذا الشأن، مثل تشجيع الاستثمار بخلق المناخ الملائم عن طريق إصدار تشريعات قانون العمل الموحد وقانون حوافز الاستثمار ومنح قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة وتمليك خمسة أفدنة لشباب الخريجين وتنفيذ برامج التدريب للتحويل إلى تجربتها وزارة القوى العاملة.

كما أن من أهم ما اتخذ من إجراءات في الماضي القريب هو إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩١. وكان الهدف الرئيسي من إنشائه هو التخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على محدود الدخل، إلا أن أهداف الصندوق امتدت إلى الإسهام في حل مشكلة البطالة بوجه عام عن طريق تنفيذ أربعة برامج هي: تنمية المشروعات، وتنمية المجتمع، والأشغال العامة والتشغيل والتدريب. وقد أدى تمويل الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٠٠ إلى قيام أكثر من ١٤٣ ألف مشروع صغير بحجم تمويل قدره ٢,٨ مليار جنيه، ساهمت في توفير حوالي ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة و ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة (الجمال، ٢٠٠١).

وجدير بالذكر أن المشروعات العملاقة التي تجربها الدولة حالياً - مثل مشروع توشكى - مستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، ولكنها تستغرق عدة سنوات حتى يتحقق ذلك.

ولكن هذه الجهود التى قامت بها الدولة لم تكن كافية لمعالجة مشكلة البطالة، لذلك تبنت الحكومة اعتباراً من عام ٢٠٠١ برنامجاً قومياً طموحاً يهدف إلى توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً.

هذا .. وقد طرحت الدولة بالفعل فى النصف الثانى من عام ٢٠٠١ خمسة برامج لتشغيل ٨٠٠ ألف شاب، بيانها كالاتى:

١- برنامج تشغيل للشباب فى الجهاز الإداري للدولة والهيئات الاقتصادية وللخدمة، ويستوعب ١٧٠ ألفاً من الخريجين.

٢- برنامج تشغيل للخريجين بمرکز معلومات القرى والأحياء، بواقع خمسة فى كل قرية و عشرة فى كل حي، ويتقاضى الخريج ١٥٠ جنيهاً لأصحاب المؤهلات العليا و ١٢٠ جنيهاً لخريجي المعاهد فوق المتوسطة و ١٠٠ جنيه لخريجي المعاهد المتوسطة ويوفر هذا البرنامج ٣٢ ألف فرصة عمل.

٣- برنامج للتنمية المحلية الذي يتولاه الاتحاد التعاوني الإنتاجي، ويستوعب ١٢٨ ألف فرصة عمل، ويمثل هذا البرنامج فى تقديم قروض مدعمة (سعر فائدة ٧% مثلاً فى ذلك مثل قروض الصندوق الاجتماعي) إلى أصحاب الورش بالقرى والمدن، مقابل تشغيل للخريجين، وذلك بمنح صاحب الورشة ١٠ آلاف جنيه لكل فرصة عمل يتيحها، وبحد أقصى ٦٠ ألف جنيه فى حالة تدبير ٦ فرص عمل.

٤- برنامج الخطة العاجلة لتنمية القرى والأحياء الذى بدأ من تسعة أشهر بتقديم ربع مليون جنيه لكل قرية أو حي، ترتفع إلى نصف مليون جنيه بمحافظات القاهرة والجيزة والقويبة، والذي يتكلف سنوياً ١,٢ مليار جنيه، تصل فى خلال ٥ سنوات إلى ٦ مليار جنيه. وهذا البرنامج يوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل للشباب.

بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم ٢٠٠٢/١/٨.

٥- برنامج التدريب التحويلي لعدد ٤٢٠ ألف شاب بمراكز للتدريب بالوزارات، مثل وزارتي الإسكان والإنتاج الحربي وغيرهما. وهناك التزم بتدبير فرص عمل للمستربين بها سواء بالتعيين في هذه الوزارات؛ أو بمنحهم قروضاً لإقامة مشروعات صغيرة. وفي هذا الصدد تم حصر مراكز للتدريب في الجمهورية، وعددها ١٢٣٧ مركزاً وتقييمها من حيث إمكانية زيادة قدراتها وكفاءتها في التدريب التحويلي. وقد تم اختيار ٣٠٠ مركز لتطويرها وتحديثها بواسطة الحكومة، وكذلك تم اختيار ١٠٠ مركز لإمكانية الاستفادة منها في التدريب التحويلي للقطاع الخاص. وقد تم رصد مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لبرنامج التدريب في ميزانية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٤ - الخلاصة والتوصيات

٤-١ : الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن البطالة ظاهرة عالمية تختلف حداثتها من دولة إلى دولة، وأن معدل البطالة في مصر يصل إلى ٩% طبقاً لتحليل بيانات مسح القوي العاملة في عام ٢٠٠٠. ويعتبر هذا المعدل عالياً، حيث تجاوز الحد الآمن لمعدل البطالة (٤%).

وترجع البطالة في مصر إلى أسباب عديدة، أهمها تحول الدولة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وعدم الالتزام بتعيين الخريجين سنوياً، وارتفاع معدلات النمو السكاني والذي أدى إلى الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل التي تبلغ حوالي نصف مليون نسمة سنوياً، وعدم قدرة الاقتصاد المصري على توفير فرص عمل كافية لهم بسبب ضعف الاستثمارات وقلة الصادرات، وأيضاً انحصار فرص العمل في الدول المربحة.^{١/}

ومن خصائص المتعطلين أن الغالبية العظمى منهم من المتعلمين، وأن خريجي (التجارة) يمثلون غالبية للمتعطلين على مستوى جميع الشهادات الجامعية أو فوق المتوسطة أو

المتوسطة، كما تتركز البطالة بين شباب الخريجين حيث أن حوالي ٩١ % من المتعطلين أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، وتأتي أعلى نسبة بطالة في محافظة أسوان (٢٤,٦%) تليها محافظة كفر الشيخ (١٣,٢%) ثم محافظة قنا (١٢%)، وتوجد محافظات لم تزد نسبة البطالة بها عن ٥% وهي محافظات الفيوم والإسكندرية وبنى سويف، كما أن معدلات البطالة للإناث أعلى منها للذكور، وفي الحضر أعلى منها في الريف.

ولا تألؤ الحكومة جهداً في حل مشكلة البطالة، ولكن يجب الاعتراف بأن الحل ليس سهلاً ولا يقع على عاتقها فقط، وإنما يجب أن يشترك فيه المجتمع بكافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية. فهناك العديد من التحديات أو الصعوبات التي تواجه معالجة مشكلة البطالة، منها ما هو متعلق بالجانب الديموجرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وبالتالي الزيادة المطردة لأعداد الداخلين الجدد لقوة العمل، ومنها ما هو متعلق بخصائص قوة العمل ذاتها مثل ضعف القدرات الفنية والمهارية للشباب راغبي العمل، وعدم كفاءة النظام التعليمي الذي يفرز أعداداً كبيرة من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل. ومن التحديات أيضاً ما يتعلق بالجانب الاقتصادي للمشكلة التي أهمها تباطؤ النمو الاقتصادي ونقص الاستثمارات، وضعف الصادرات، وحالة الركود الحالية للبيع والشراء في السوق.

وقد طرحَت الدولة في الأونة الأخيرة خمسة برامج لتشغيل الشباب لتوفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل، وهي:-

- ١- برنامج التشغيل في الحكومة وقطاع الأعمال العام.
- ٢- برنامج إنشاء مراكز معلومات بالقرى والأحياء.
- ٣- برنامج قروض للمشروعات الإنتاجية والحرفية.
- ٤- برنامج الخطة العاجلة لتنمية القرى والأحياء.
- ٥- برنامج تدريب الشباب في مراكز للتدريب المختلفة.

هذا .. والمرجو أن تكون فرص العمل التي مستشاً طبقاً لهذه البرامج فرص عمل حقيقية، حتى لا تكون لها آثار سلبية في المستقبل، حيث إن حلول مشكلة البطالة تكمن كلما أمكن ذلك في مضاعفة معدلات النمو الاقتصادي.

٤-٢ : التوصيات

في إطار العرض السابق لمشكلة البطالة نتحدد فيما يلي بعض التوصيات التي قد تسهم في حل المشكلة :

أولاً: تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات، سواء كانت هذه الاستثمارات محلية أم عربية أم أجنبية، وإزالة العقبات التي تولجها من أجل فتح الطرق أمام إنشاء أكبر عدد ممكن من فرص العمل، وربط حوافز الاستثمار التي تمنح للمشروعات الجديدة بالقدرة على توليد فرص عمل جديدة.

ثانياً: التأكيد على أهمية الاعتماد على الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال حتى يتحقق نمو اقتصادي سريع. وفي هذا الصدد يهنا التأكيد على ضرورة عدم التخلي كلية عن الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة، بغية إيجاد أكبر عدد ممكن من فرص العمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ثالثاً : العمل على زيادة حجم الصادرات وذلك عن طريق الاهتمام بجودة المنتجات، ودراسة احتياجات الأسواق الخارجية، ووضع خطط للتسويق الجيد لمنتجاتنا بالخارج، والعمل على تفعيل دور المكاتب التجارية بسفارت مصر في الخارج في هذا المجال واعتبار ذلك من صميم مسؤولياتها، على أن يتم تقييم عمل هذه المكاتب في ضوء ما تحقق من أهداف.

رابعاً : العمل على دراسة أسواق العمل في الخارج من أجل فتح مجالات للمعمالة المصرية بالأسواق الخارجية، خاصة السوق الأفريقية، كذلك الاهتمام بدراسة أسواق العمل في أوروبا التي بدأت بعض دولها في الدخول في مرحلة جديدة من الطلب على القوى العاملة، نتيجة لانخفاض معدلات النمو السكاني في العديد من دولها، والعمل على تفعيل دور المحققين العماليين بسفارتنا بالخارج لهذا الغرض.

خامساً : وقف التعيين في الجهاز الحكومي، إلا بفدر الاحتياج الفعلي، حتى لا يؤثر ذلك سلباً على الأداء الحكومي نتيجة لتضخم أعداد العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة المقنعة.

سادساً : إعادة تحديث وهيكلة النظام التعليمي الجامعي وقيل الجامعي بشقيه العام والفي، وذلك بتطوير أهداف وأساليب النظام التعليمي بالشكل الذي ينمي قدرات الطلاب على البحث والابتكار، مع تكليف الجهات البحثية المعنية بإجراء الدراسات الجادة التي تمكن من ربط السياسات والبرامج التعليمية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل في مصر والدول التي يمكن أن تستوعب أسواقها عمالة مصرية، وفي هذا الصدد لا يجب إغفال دور المكاتب الثقافية بسفارات مصر بالخارج في متابعة أحدث التطورات في نظم وبرامج وأساليب التعليم في الدول المختلفة ووضع هذه الخبرات الدولية تحت تصرف متخذي القرار في مجال التعليم في مصر.

سابعاً : تكثيف وزيادة فاعلية دور الجامعة العمالية في مجال التدريب التحويلي للاستفادة من إمكانياتها المتاحة في محافظات الجمهورية مع تطوير إمكانياتها التدريبية، والعمل على أن تكون برامجها ورسالتها مختلفة تماماً عن برامج الجامعات والمعاهد الأخرى من منطلق لختلاف الأهداف بينهما.

ثامناً : تكثيف الجهود في مجال التدريب التحولي، من أجل إنشاء المزيد من مراكز التدريب المتطورة، ودعم وتطوير المراكز القائمة، حتى يمكن تلبية احتياجات سوق العمل من المهارات والحرف والمهن التي تتميز بفترة نميية.

تاسعاً : الاهتمام بتقديم تدريب عالي المستوى للشباب، لإكسابهم المهارات المختلفة التي تؤهلهم للاستحاق بالوظائف التي تحتاج إلى مهارات عالية، لا يوفرها النظام التعليمي، وأن يستوعب هذا التدريب باستمرار مع أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية.

عاشراً : تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة، وتسهيل إجراءات منح القروض للشباب، وتقديم العون والدعم الفني اللازم لاختيار وإنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة، مع التأكيد على ضرورة وأهمية استمرار تقديم الدعم الفني لطرق وأساليب تسويق منتجات هذه المشروعات مع العمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بأهمية وكيفية تحقيق التكامل بين أهداف وخطط المشروعات الصغيرة واحتياجات الصناعات الكبيرة من سلع مغذية يمكن أن تنتجها وتوفرها هذه المشروعات الصغيرة.

حادي عشر : الاهتمام بتمية صناعة البرمجيات، وتشجيع شباب الخريجين نوى التخصصات الملائمة على الانخراط فيها، مع توفير فرص للتدريب اللازمة، وللعمل على الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال.

ثاني عشر : إنشاء نظام معلومات لقوة العمل، بهدف رصد ومتابعة التغير في حجم وخصائص قوة العمل، والتغير في فرص العمل المتاحة والطلب على المهن والتخصصات المختلفة من وقت إلى آخر، على كل من المستوى القومي ومستوى المحافظات والمهن والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذلك رصد ومتابعة مستوى

انتشار البطالة بما يساعد على تفهم حجم المشكلة والعوامل المؤثرة في سوق العمل ونوعية الوظائف المتاحة، والخصائص المهنية للمعالة الجديدة التي قد يتطلبها تطوير سوق العمل، مما يمكن من وضع الخطط والسياسات في هذا المجال على أساس واقعي وعلمي.

ثالث عشر : سرعة إنشاء الوكالة القومية للتشغيل والمقترحة ضمن البرنامج القومي للتصدي لقضية البطالة والتشغيل، والتي من مهامها الرئيسية تطوير وإدارة استراتيجيات وسياسات وبرامج الحكومة للتشغيل، ودعم آليات القضاء على الخلل والفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

رابع عشر : الاهتمام بقضية تعويض البطالة لفئات المتعطلين، ويتطلب ذلك تفعيل قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتسهيل إجراءات صرف تعويض البطالة للعمال المستحقين لإعانة البطالة. ولأنك أن صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال المتعطلين بسبب الاغلاق الكلي أو الجزئي للمنشآت يعتبر خطوة جيدة في مسألة تعويض البطالة. ويحتاج الأمر إضافة لما تقدم الأخذ في الاعتبار إحتياجات لفئات المتعطلة والتي لم يسبق لها العمل من قبل وإيجاد المظلة التشريعية المناسبة لهم.

خامس عشر : تطوير اتجاهات المجتمع في مصر نحو تعظيم قيمة العمل والارتقاء بمستوى إقائه، والعمل على تغيير فكر واتجاهات الشباب وتحفيزهم للاتجاه إلى العمل الحر وعدم البحث والانتظار للوظائف الحكومية. مع التأكيد على مسؤولية أجهزة الإعلام على إحداث التغيير المطلوب في الاتجاهات السلوكية للشباب بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

مسلان عشر : ضرورة العمل على تحديث السياسة القومية للسكان وتفعيل دور
الوزارات والهيئات والمجالس والمراكز المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني
العاملة في مجال السكان، وكذلك العمل على التنسيق بين أنشطة هذه الجهات
لتعمل جميعا في تناغم من أجل خفض معدل النمو السكاني؛ وبالتالي خفض التنفق
السريع والمتزايد للأفراد داخل سوق العمل واعطاء هذه القضية الاهتمام اللازم
باعتبارها مشكلة قومية هامة.

والله ولي التوفيق.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "بحث العمالة بالعينة"، ١٩٩٨.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "تقرير بشأن نسبة البطالة بجمهورية مصر العربية مقارنة بنسب البطالة العالمية ١٩٩٩-٢٠٠٠"، ديسمبر ٢٠٠٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "العمالة والبطالة في جمهورية مصر العربية"، قطاع الإحصاء، إبريل ٢٠٠١.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "دراسة عن العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية"، ورقة مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، جامعة الأزهر، ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "تعداد جمهورية مصر العربية ٢٠٠٢/١/١".
- الجبال، حسين، "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة"، ورقة مقدمة لندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، جامعة الأزهر، ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١.
- العيسوي، "استراتيجية شاملة لزيادة التشغيل في مصر"، ورقة مقدمة لندوة للثلاثاء ٢٢ يناير ٢٠٠٢، بمعهد للتخطيط القومى.

- الفرجاني، نادر، "أبعاد مشكلة البطالة في مصر"، مركز المشكاة للبحوث، القاهرة، ٢٠٠١.
- الهندي، عبد اللطيف، "البطالة الحالية والمتوقعة في مصر"، ورقة مقدمة إلى ندوة قضية البطالة وتوفير فرص العمل المنعقدة بأكاديمية البحث العلمي، القاهرة، يناير ١٩٩٦.
- حسن، فاطمة، "مشكلة البطالة في مصر - المخاطر والاحتمالات"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.
- جريدة الأخبار المصرية، ٢٠٠١/٧/٤.
- رضوان، سمير، "تحو استراتيجية للعمالة في مصر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، ورقة عمل، القاهرة، ١٩٩٧.
- على، مفاوري، "الثلاثاء الأسود - الأثر على مصر والعالم"، كتاب الأهرام الاقتصادي، ١٦٨، ٢٠٠١.
- عوض، إبراهيم محمود، "الاختلالات في سوق العمل للمصري وأساليب الموزنة بين العرض والطلب"، رسالة دكتوراه - معهد الإحصاء، ٢٠٠٢.
- قوطة، عبد الوهاب، مجلة المصور، العدد ٤٠٣١، ١١ يناير ٢٠٠٢.
- مخلوف، هشام وآخرون، "تخطيط القوى العاملة ونظم المعلومات"، الندوة الإقليمية حول المسوح الأسرية والبيانات اللازمة لتخطيط القوى العاملة، معهد التخطيط القومى، ١٩٨٧.

- مخلوف، هشام وعبد القادر، فريال "إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظة مصر لأغراض التخطيط والتنمية ٢٠٠١-٢٠٢١" للمركز الديموجرافي بالقاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.
- مخلوف، هشام و الشيشيني، عزت "الديموجرافيا الأمنية" لكاديمية الشرطة، وزارة الداخلية، ٢٠٠٠.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، حصر فائض الخريجين، ١٩٩٣.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، البرنامج القومي للتصدي لقضية البطالة والتشغيل، ٢٠٠١.
- وزارة القوى العاملة، بحث العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، ١٩٩٢.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Cairo Demographic Center, "Human Resources and Labour Market Demand in Egypt (Years 1990-2000), Research Monograph Series, No.23, Part 2, CDC, Annual Seminar, 1993, Cairo, 1994.
- Makhoul, H., Zaghloul, Saad. and Ferial, A. " Population Projections for Socioeconomic Development in Egypt", Working paper No.8, Cairo Demographic Center, 1994.
- United Nations, Statistical Yearbook, 44th Issue 1997, New - York 2000.

الفريق البحثي

أولاً : الباحثون

- | | |
|---------------------|---------------------------------|
| باحث رئيسي | ١- الأستاذ الدكتور / هشام مخلوف |
| نائب الباحث للرئيسي | ٢- لواء دكتور/عزت الشيشيني |
| | ٣- دكتور/ محمد مصطفى عطية |
| | ٤- دكتور / إبراهيم محمود عوض |
| | ٥- دكتور / محمد مصطفى حسن |

ثانياً : المستشارون

- ١- الأستاذ الدكتور / شفيق شعبان
- ٢- الأستاذ الدكتور / محمد جمعة الروبي
- ٣- دكتور / محمد عثمان
- ٤- دكتور / محمد فتوح
- ٥- دكتور / إبراهيم خضير

ثالثاً : مساعدي الباحثين

- ١- السيدة / سوزان حسن
- ٢- الأئمة / لمانى يشوع جاد
- ٣- الأئمة / هناء يشوع جاد



المركز الديموجرافي في سلور

- تم إنشاء المركز الديموجرافي في عام ١٩٦٣ طبقاً لاتفاقية بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة.
- صدر في يناير عام ١٩٩٢ قرار جمهوري باعتبار المركز هيئة مصرية مستقلة.
- يقوم المركز بإعداد الكوادر من الديموجرافيين المؤهلين لخدمة اغراض التنمية في الدول العربية وأفريقيا وآسيا وشرق أوروبا.
- ينظم المركز برامج دراسية تتيح للدارسين الحصول على الدبلوم المعام والخاص والمجستير في الديموجرافيا وعلوم السكان والتنمية.
- يعقد المركز برامج تدريبية مكثفة ودورات تدريبية قصيرة المدى وندوات وحلقات دراسية في الديموجرافيا والإحصاء والحاسب الآلي.
- تم تخريج عدد ٢٩٣٣ باحثاً ومتدرباً في خلال الفترة (١٩٦٣ - ٢٠٠٠) وقد حصلوا على: درجات الدبلوم والمجستير في علوم السكان والتنمية ينتمون إلى ٨٦ دولة من آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا.
- يصدر المركز مجموعة من المطبوعات باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى عدد من المترجمات باللغة العربية.
- اختار صندوق الأمم المتحدة للسكان المركز كأحد المراكز المتميزة للأشراف على تنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق في بعض الدول العربية.
- يتعاون المركز مع عديد من الهيئات الحكومية والإقليمية والدولية والجامعات ويتبادل الخبرات والاصدارات مع المراكز المتخصصة.
- ينظم المركز مؤتمراً سنوياً يحرض فيه الأبحاث التي يقدمها الخبراء والدارسين في مصر والخارج في مجالات السكان المتعددة، وتنتشر هذه الأبحاث في مونوجراف يتم اعداده في المكتبات والهيئات المتخصصة في مصر والخارج.
- لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع المركز بشبكة الانترنت وعنوانه: cdc@frcu.eun.eg



CDC IN BRIEF

- CDC was established in 1963 according to an agreement between the Egyptian Government and the United Nations.
- In January 1992, a presidential decree designated CDC as an independent institution.
- CDC provides training at various academic levels to persons working in the field of population in the countries of the Middle East, Africa, and Asia.
- CDC executes and conducts training programs and awards students with General Diplomas in Demography, Special Diplomas in population and development as well as M.Phil. degrees in Demography. .
- CDC organizes intensive programs, symposiums, and workshops on Demography, Statistics, and Computer.
- Research Monographs, Working Papers, Occasional Papers, Population and Development Series, UN Translated Series, and Newsletters are regularly published by CDC.
- CDC cooperates and exchanges expertise from regional and international organizations, universities and other institutions.
- The United Nations Population Fund (UNFPA) in New York approved giving full accreditation to CDC as an Executing Agency.
- CDC has one of the richest demographic libraries in the Middle East in the field of demography. The library uses POPLINE Program, of Johns Hopkins University.
- CDC organizes annual seminars to present research papers and researches carried out by experts and researchers in Egypt and abroad. These research papers are published in a monograph and are distributed to specialized libraries and institutions in Egypt and foreign countries.
- For more information, refer to CDC site on the internet: cdc@frcu.eun.eg.

- 16- It is necessary that the National Population Policy to be updated. In this respect, the roles of ministries, public organizations, local councils and civil authorities concerned with the population problem should be activated. Co-ordination of the activities of these institutions ought to be harmonized to achieve the ultimate goal of bringing down the rate of population and labor force growth.

- 10- Simplifying procedures for granting loans as well as providing technical assistance and support, needed to select, set-up and manage small businesses or industrial enterprises.
- 11- Giving importance to developing the computer programming industry by encouraging suitable young graduates to get involved, and providing them with the necessary training opportunities.
- 12- Establishing an information system for the labor force to monitor unemployment and its various features, as well as the seasonal changes in available job opportunities, both at the national and local levels.
- 13- Establishing the National Agency for Employment as was suggested in the National Program for confronting the unemployment problem. One of the main tasks of this agency is to develop employment strategies, policies and programs; and initiate mechanisms of eradicating imbalances between supply and demand in the labor market.
- 14- Emphasizing the importance of the issue of compensating the unemployment persons. In this respect, the social insurance Law 79/1975 should be enforced, especially in terms of easing and expediting procedures of payment compensations. The issuance of Law 156/2002 for establishing a fund for emergency subsidies for the unemployment workers following a total or partial termination of the activity of the establishment is a step in the right direction. The issue of granting subsidies for the unemployed who never worked before need to be considered.
- 15- Encouraging new graduates to start-up new businesses and urging them to turn to private enterprises instead of waiting for government employment.

and energizing the commercial attaché offices of Egyptian embassies.

- 4- Exploring employment opportunities in foreign labor markets to assess the depth of demand for Egyptian workers and professionals, especially in Africa and West Europe, and activating the role of the labor attaches in that respect.
- 5- Restricting employment in government agencies to the actual needs to avoid adverse impact on the performance of the Government, and preventing negative results of multitudes of state civil servants, and consequently aggravating the disguised unemployment problem.
- 6- Reforming the education system by improving the teaching methods in a way that develops the students' innovative and research capabilities, and by also relating educational policies to actual needs of the labor market.
- 7- Intensifying the role of the University of Workers in the area of transformational training by making use of its resources throughout the Governorates of Egypt. Training programs of this university have to be properly adjusted and should be distinguished from other universities and institutes.
- 8- Intensifying efforts in the field of transformational training by establishing training centers, and supporting and developing the existing centers to fulfill the needs of the labor market.
- 9- Considering seriously top-level training for young people so as to acquire various skills that qualify them to be employed in highly skilled jobs.

- 5- Extending vocational training and other sorts of schooling to the youth to build their capacities to be able to effectively participate in the labor market.

Hiring unemployed youth in governmental agencies and the public sector is a response to social pressures and the exacerbation of the unemployment problem. In fact, this solution means that young people are transferred from complete unemployment, to disguised unemployment. Although this is a temporary solution to provide work for the unemployed young people, it has negative effects, such as inflated bureaucracy.

A solution to the unemployment problem has to focus on increasing means to boost economic growth. Extending support to labor intensive production technologies might be the answer.

Recommendations

The following recommendations may help policy and decision-makers in confronting the unemployment problem:

- 1- Creating a friendly business environment to attract investments, whether local, Arab, or foreign, by simplifying procedures for capital inflow to the country to generate the largest possible number of job opportunities. This is possible through a system of investment incentives and guarantees for new projects that generate job opportunities.
- 2- Expanding labor-intensive production techniques to generate a large number of job opportunities in various productive sectors, particularly agriculture and land reclamation.
- 3- Increasing Egyptian exports by giving the utmost concern to product quality, working out the proper marketing plans abroad,

that train clerks, secretaries and so forth for two years after obtaining a high school diploma represent the highest proportion of unemployed individuals. Unemployment is common among young graduates, where about 91 percent of the unemployed are 30 years old or less. Geographically, the highest unemployment rate is found in the Governorate of Aswan followed by Kafr-El-Sheikh and Qena. The unemployed individuals represent about 24.6, 13.2 and 12 percent of the active labor force in these Governorates, respectively. Yet, in the Governorates of Faiyum, Alexandria and Beni-Suwayf unemployment rate does not exceed 5 percent. Unemployment is higher among females than among males; and also higher in urban than in rural areas.

The Government is doing its best to solve the unemployment problem. However, the solution is neither simple, nor it is the sole responsibility of the Government. The private sector and other Non-Profit Organizations also share the responsibility. Several challenges and difficulties obstruct efforts to overcome the unemployment problem. Challenges include the accelerated annual growth of labor force without generating job opportunities; the inferior quality of young graduates who are seeking their first employment; the distortions in the education system that graduated individuals, whom the market does not demand; and the slow performance of the Egyptian economy, which lacks investments, unable to export, and the current global recession, all complicate the problem further.

The Government has lately put forth five employment programs to provide approximately 800 thousand job opportunities each year:

- 1- Hiring new young employees in the Government and the public sector,
- 2- Establishing information centers in villages and districts, thus availing new job opportunities,
- 3- Providing loans to productive and handicraft projects,
- 4- Articulating action plans and schemes to develop villages and districts, and

UNEMPLOYMENT CAUSES AND CHALLENGES

SUMMARY AND RECOMMENDATIONS

Summary

Unemployment is a common problem in many countries. To certain extent, unemployment is a global phenomenon. The magnitude, intensity and facets of the problem vary from one country to another, however.

According to the findings and results of the Labor Force Survey conducted in 2000, Egypt unemployment rate was estimated at 9 percent, which is considered high since it exceeded the normal unemployment rate, of. 4 percent. Unemployment in Egypt is the result of several causes. The most important of which are: (a) shifting from a planned economy to a free market system; (b) the Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) called for privatizing state-owned establishments and controlling government spending thus laying-off a considerable number of workers and limiting the number of newly hired public employees; (c) as the population grows, the labor force grows as a result of young individuals joining the labor force reaching about half a million person per annum; (d) due, in part, to the global economic conditions, insufficient return of investments for exports and the absorptive capacity of the Egyptian economy, the market failed to provide sufficient job opportunities to meet annual increase in labor force, (e) the economic hardship that countries of the region share has led to declining the number of Egyptian workers employed in other Arab countries.

The majority of the unemployed individuals are graduates of universities and technical secondary schools. The graduates of institutes

Foreword

Unemployment is a global phenomenon that is common to both developed and developing countries. The size and magnitude of the problem varies, however, from one country to another. For developing countries, unemployment is a problem induced by rapid population growth that causes imbalances between the supply of labor force seeking a decent job opportunity that generates proper income, on one hand; and the economic capabilities and capacities of these developing countries needed to generate job opportunities on the other. There is a positive association between population growth in developing countries and the growing number of unemployed youth.

Today Egypt, as other developing countries, suffers from unemployment due, in part, to improper management of natural resources and lack of economic capacities needed to generate jobs for new graduates joining the labor force each year. This has caused serious social and economic situations that pressured decision-makers to work hard on finding appropriate solutions to mitigate this problem.

Among the mandates of CDC is to examine the unemployment problem in Egypt by shedding the light on the causes and consequences to provide decision-makers with appropriate applicable recommendations. We hope these recommendations are of use in easing the intensity of the predicament.

It is my pleasure to introduce this study. I would like to acknowledge the effort that the CDC researchers have done in producing this study. I also wish to thank those who provided assistance in producing this report. I hope this study is of use to those interested in addressing the unemployment problem in Egypt.

Prof. Hesham Makhoul

CDC Director

This New Series

In accordance with its significant role in presenting and analyzing the conditions of the population of Egypt; and in disseminating the results of population studies and research in a simplified form for the unspecialized persons, the CDC is issuing this new series:

"Papers on the Demography of Egypt"

The series addresses several population issues, such as unemployment and slum areas. It also tackles the status of sub-population groups, including but not limited to, children, women, youth, physically disabled and the elderly. Each of this series produces issue outlines, future expectations, and examines key policy alternatives and required actions.

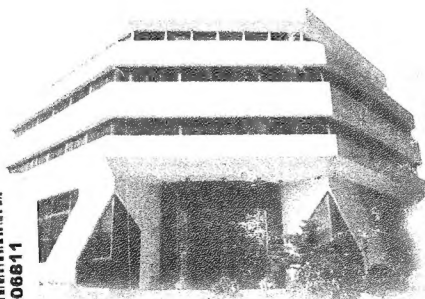
The CDC also welcomes prospective contributions of researchers in related disciplines providing all technical and logistic support. For further improvement and attaining the objectives of the series, the CDC welcomes any comments or suggestions regarding the organization and contents of the series.

Cairo Demographic Center
78 Street No.44 - El-Hadhaba El-Jadida,
Mokattam 11571, Cairo - Egypt
Tel.: 5080735 - 5080745 - 5080950
Fax : 5082797
E-mail : cdc@frcu.eun.eg
Web Site : www.edc.eun.eg

Cairo Demographic Center



Unemployment In Egypt Causes And Challenges



137
32
!82

0406811



0406811



0406811